

المؤتمر العام

الدورة السابعة عشرة

فيينا، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

البند ١٦ من جدول الأعمال

أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة

أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة

تقرير من المدير العام

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن تنفيذ قرار المؤتمر العام م ع-١٥/ق-٤، كما تقدم معلومات عن آخر التطورات. وهي تكمل المعلومات الواردة في التقارير المرحلية المقدمة إلى مجلس التنمية الصناعية في تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٥ (IDB.44/2) وفي تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٦ (IDB.45/2).

أولاً - خطة التنمية المستجدة

١ - شهدت فترة السنتين الحالية اعتماداً لاتفاقين عالميين رئيسيين، هما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتساهم خدمات اليونيدو المتعلقة بالحفاظ على البيئة، وهي الخدمات التي تقدمها أساساً الإدارتان المعنيتان بالطاقة والبيئة، في بلوغ أهداف هذين الاتفاقين من خلال التركيز في المقام الأول على زيادة فعالية استخدام الصناعة للموارد القابلة للنضوب. فزيادة فعالية استخدام تلك الموارد تؤدي إلى تقليص التكاليف الاقتصادية وتفضي في الوقت ذاته إلى التقليل من حجم النفايات والتلوث. وفي المقابل، يقتضي أيضاً تقليص الاحتياجات من الموارد لتقليص التأثير البيئي الناجم عن استخراج الموارد ومعالجتها.

٢ - ويمكن النظر إلى مصطلح الموارد بمعناه الواسع، أي باعتبار الموارد مدخلات تدرج ضمن عملية تصنيع، كالوقود أو المعادن أو المواد أو الماء، أو باعتبارها سلعة شائعة تتسم بتوافرها

لداوعي التوفير، لم تُطع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



وجودها مثل التربة والماء والهواء. وفي كلتا الحالتين، يظل مبدأ التقليل قدر الإمكان من استعمال تلك الموارد وإيجاد أساليب مبتكرة شاملة تكفل الحفاظ على تلك الموارد أمراً ذا أولوية. وتزداد فعالية استخدام الموارد عن طريق السعي المطرد إلى اللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من استهلاك أنواع الوقود الأحفوري وعن طريق تحسين فعالية الطاقة وكفاءة المواد المستخدمة في عمليات التصنيع وفي المنتجات وعن طريق الحد من تحويل مدخلات قيمة إلى نفايات ملوثة. وبفضل استخدام الموارد على نحو فعال ومبتكر، تتمكن الصناعات الصغيرة والكبيرة من تحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية ومن إيجاد أسواق جديدة واستحداث نماذج تجارية جديدة.

٣- وستلقى المدن المستدامة دعماً من جانب الصناعات القليلة الانبعاثات الكربونية من أجل مضاعفة النمو الاقتصادي الناجم عن استخدام الموارد، إلى جانب إيجاد وظائف خضراء يلتحق بها الشباب. وتمثل المراكز الصناعية الإيكولوجية، التي تفتح المجال أمام الاقتصاد الدائري، جزءاً من المدن المستدامة.

ثانياً - لمحة عامة عن الخدمات

٤- تغطي إدارتان تابعتان لليونيديو معظم الأنشطة المتعلقة بالحفاظ على البيئة. ولا يقتصر الأمر على كون الإدارتين المعنيتين بالطاقة والبيئة متقاطعتين بحكم طبيعتهما بل كثيراً ما تتحدان معاً شروطاً مسبقة تحكّم النشاط الصناعي في حد ذاته، وذلك من خلال نواتج متنوعة منها مثلاً (أ) الحرص على أن تصبح خدمات الطاقة متاحة أو كافية بفضل إدخال شبكات كهربائية صغرى؛ أو (ب) الأخذ بتكنولوجيات جديدة إذا لم تعد التكنولوجيات القائمة متاحة بسبب حظرها من جانب نظم بيئية دولية مثل بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تؤدي إلى نضوب طبقة الأوزون؛ أو (ج) توفير الدعم للجهات الصناعية والمجتمعية من أجل الاتفاق على وضع وتنفيذ إجراءات لإدارة المياه العذبة تتيح للصناعات المعتمدة على المياه أن تواصل إنتاجها في ظل تغير المناخ. وفي حالات أخرى، تساعد المخصصات الموجهة لمسائل بيئية معينة، مثل الملوثات العضوية الثابتة، على إنشاء صناعات جديدة ومبتكرة في مجالات منها مثلاً إعادة تصنيع وتدوير النفايات الكهربائية والإلكترونية.

٥- وعلى الرغم من أن تمويل هذه الخدمات يكاد يقتصر في الوقت الراهن على التبرعات، فإن من الممكن اعتباره تمويلياً مضموناً نظراً لحرص جهات مانحة عديدة على دعم الأنشطة المتعلقة بالطاقة والبيئة. وأهم الجهات المانحة الثنائية التي تركز على مسائل الطاقة هي حكومات أستراليا وسويسرا والنمسا واليابان. وهناك تمويل إضافي تقدمه إسبانيا وجمهورية كوريا والسويد والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن مرفق البيئة العالمية يمول جزءاً كبيراً من تلك الأنشطة. فالمشاريع المتعلقة بالاتفاقيات الكيميائية تتلقى تمويلياً جوهرياً من مرفق البيئة العالمية ومن الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وسويسرا جهة مانحة ثنائية كبيرة للأنشطة المتعلقة بتحسين كفاءة موارد التصنيع ونظافة الإنتاج، تليها اللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اللتان تمولان أنشطة وثيقة الصلة بالأنشطة السابقة. وهناك جهات مانحة ثنائية إضافية، تدعم في المقام الأول المسائل المتعلقة بأمان المواد الكيميائية وفعالية

الموارد والمياه، وهي تشمل إسبانيا وإسرائيل وسلوفاكيا وسلوفينيا والصين وفرنسا والنرويج والنمسا والهند واليابان.

٦- ومن خلال نوع وجودة المساعدة المقدمة، رسّخت هاتان الإدارتان دورهما الرائد على الصعيد العالمي في عدد من المجالات المواضيعية. وفيما يخص الإدارة المعنية بالطاقة، تتمثل تلك المجالات في إنشاء شبكات صغيرة جداً وتحسين فعالية الطاقة في الشركات المتوسطة الحجم. كما تؤدي الإدارة المذكورة دوراً محورياً في تبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا والتمويل، لا سيما فيما يخص التدخلات المتوسطة الحجم التي تستهدف فعالية الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة. وتضطلع هذه الإدارة بمهمة فريدة في تحويل أوضاع السوق على نحو يدعم ويجفز تحسين أداء الطاقة والتدابير المتعلقة بالاستثمار في مجال فعالية الطاقة، علاوة على إطلاق شراكات ومبادرات مبتكرة مع حكومات المدن. وقد لجأت عدة مناطق إلى اليونيدو ملتزمةً مساعدتها على وضع نهج إقليمي يكفل تجاوز العقبات التي تواجه الاستثمارات والأسواق والصناعات المتعلقة بالطاقة المتجددة وفعالية الطاقة.

٧- أما الإدارة المعنية بالبيئة فهي تؤدي دوراً رائداً في دعم الصناعات من أجل الامتثال للنظم البيئية واستخدام التكنولوجيات المستدامة، سواء في إطار بروتوكول مونتريال أو اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق. وتعتبر هذه الإدارة الجهة الفاعلة الرائدة في هذا المجال على الصعيد العالمي بفضل إسهامها في الجهود الرامية إلى تحسين فعالية الموارد ونظافة الإنتاج. وفيما يخص "الاقتصاد الدائري"، فإن العديد من المشاريع والبرامج الجديدة الخاصة بالإدارة المعنية بالبيئة ينصبُّ منذ بداية عام ٢٠١٦، على تحقيق وفورات إضافية في الموارد، علاوة على بلوغ الأغراض الرئيسية المحددة لها. كما تُيسر الإدارة المعنية بالبيئة الجهود التي تبذلها شتى إدارات اليونيدو من أجل معاونة البلدان على اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل دفع صناعاتها واقتصاداتها نحو الأخذ بالمزيد من الممارسات الدائرية. ويساعد الجمعُ بين مهمة اليونيدو المتمثلة في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وبين ما تتمتع به المنظمة من خبرات لا تقتصر على مجال البيئة وحده وإنما تشمل مجالات الطاقة والصناعات الغذائية وبناء القدرات التجارية وإسداء المشورة بشأن السياسات، على جعل اليونيدو لاعباً بارزاً ومرموقاً فيما يخص الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الدائري في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨- وتكفل خدمات اليونيدو المتعلقة بالحفاظ على البيئة المراعاة المنهجية للأبعاد الجنسانية، حيث تنظر إلى مخاوف وتجارب النساء والرجال باعتبارها بُعداً أساسياً في تقدير الاحتياجات وفي تصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. أضف إلى ذلك أن المشاريع الموجهة تُركّز على تمكين المرأة في مجال التصنيع المستدام وعلى التصدي للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ. فقد وضع كلا البرنامجين الرئيسيين، علاوة على جزء كبير من المشاريع القائمة بذاتها، استراتيجيات محددة بشأن مراعاة المنظور الجنساني.

٩- ويسوق هذا التقرير، على نحو غير حصري، بضعة أمثلة تدلُّ على أن حافظة مشاريع اليونيدو في مجال البيئة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. فمن خلال الدور الذي تؤديه اليونيدو في المحافل والشبكات والشراكات الدولية يمكن، على نحو متنامٍ، توسيع نطاق النهج

الناجحة التي أثبتت جدواها في بعض البلدان وتكرارها في بلدان أخرى، كما يمكن تحقيق مزيد من أوجه التآزر والتأثير.

ثالثاً - المساعدة التقنية الموجهة إلى الصناعة

١٠ - استُهل، بالتعاون مع الحكومة اليابانية، برنامجٌ بشأن نقل تكنولوجيا الطاقة النظيفة ذات الانبعاث الكربوني المنخفض، وذلك من أجل الإسراع بنشر وتعميم الصيغ المبتكرة من التكنولوجيات والمنتجات والخدمات والنظم ذات الانبعاث الكربوني المنخفض، ومنها مثلاً النظم الصغيرة لتوليد الكهرباء الهيدرولوجية والشمسية الهيدرولوجية. ويجري التخطيط لتقديم عرض بياني تجريبي بشأن الخزن المتقدم لطاقة البطاريات في المغرب.

١١ - وفي إطار البرنامج المشترك بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تحسين كفاءة الموارد والإنتاج النظيف، وكذلك المشروعين الإقليميين Eap Green و SwitchMed، أُجري ٥٨٢ تقييماً للشركات منذ بداية عام ٢٠١٦. كما استُحدثت أساليبُ تكفل النشر الفعال للتكلفة للممارسات المتعلقة بتحسين كفاءة الموارد والإنتاج النظيف في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومنذ منتصف عام ٢٠١٦، تلقى أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مستفيد حلاً بشأن هذه الممارسات على مستوى الشركات بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار، وذلك من خلال مشاريعٍ إما ذاتية التمويل أو ممولّة من جانب أطرافٍ ثالثة. وقد تولت إجراء تلك التقييمات الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد، وهي الشبكة التي تقودها اليونيدو (RECPnet) والتي تتألف من ٦٥ عضواً على صعيد العالم. وتتيح زيادة التركيز على المراكز الصناعية الإيكولوجية توسيع نهج تلك الممارسات والاستفادة من الجهود التآزرية. وفي الوقت الراهن أنشأت اليونيدو مراكز صناعية إيكولوجية رائدة في جنوب أفريقيا والصين والمغرب والهند وفي ثمانية بلدان في أمريكا اللاتينية.

١٢ - وثمة مبادرة عالمية أخرى تشاركت في استضافتها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ألا وهي مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهي تقدم، بناء على الطلبات الواردة من البلدان النامية، مساعدةً تقنيةً بشأن التكنولوجيات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

١٣ - وفي ١٧ بلداً، تضطلع اليونيدو بأنشطة لتدبير ثنائي الفينيل المتعدد الكلور لا يقتصر هدفها على إزالة هذا الملوث الثابت، وإنما ترمي أيضاً إلى توفير تكنولوجيا إزالة التلوث بل وتساعد في بعض الحالات على إرساء خدمات ذات صلة لدى الشركات. ويؤدي الدعم الذي تقدمه اليونيدو، على نحو يقترن عادةً بتحسين وتعزيز شبكات الكهرباء، إلى تدليل العقبات التي تعترض هذا التعزيز.

١٤ - وتدعم اليونيدو مساعداتها التقنية بتيسيرات تمويلية ترمي إلى تشجيع الاستثمار، لا سيما من جانب القطاع الخاص. وأبرز مثال على ذلك هو استضافة وإدارة برنامج الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص، وهو البرنامج الذي يفرز مشاريع استثمارية جاهزة ويوفر لها تمويلاً خاصاً.

١٥- ولمساعدة البلدان على تلبية طلب السوق على الصعيد الوطني، تقوم اليونيدو بدعم إنشاء خدمات استشارية عالية الجودة تخص أفضل التكنولوجيات الصناعية المتاحة المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، لا سيما بالنسبة إلى نظم إدارة الطاقة تماشياً مع معيار ISO 50001.

١٦- ويؤدي تنفيذ بروتوكول مونتريال إلى الامتناع التام عن استخدام مواد معينة كموارد تصنيعية. واليونيدو مسؤولة عن تحويل مجمل إنتاج مكيفات الهواء الصغيرة في الصين. وهذه المكيفات الهوائية الأحادية المكونات هي منتجات رائجة جداً، حيث يزيد عدد وحداتها التي تُباع سنوياً على صعيد العالم على ١٠٠ مليون وحدة، يُنتج منها ٧٠ في المائة تقريباً في الصين. وفي الصين وحدها، يعادل التأثير المناخي الناجم عن التكنولوجيات المستعملة حالياً تأثير ١٢١ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً فيما يخص هذا القطاع. وتتدخل اليونيدو في هذا الصدد عن طريق إمداد المصنعين بتكنولوجيات تقلل من التأثير المناخي بنسبة ٩٩ في المائة وعن طريق دعم نشر تلك التكنولوجيات في الأسواق.

١٧- واستُهل في عام ٢٠١٧ مشروعٌ إقليمي بشأن النفايات الإلكترونية يشمل ١٣ بلداً في أمريكا اللاتينية ويرمي إلى تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للملوثات العضوية الثابتة. ويهدف المشروع إلى تعزيز صناعات إعادة تدوير النفايات الإلكترونية القائمة وجعلها أكثر استدامةً وقابليةً للتعميم. ويجري إعداد مشاريع مماثلة لصالح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمناطق دون الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٨- وفي الآونة الأخيرة، بدأت اليونيدو في تنفيذ مشروع للمركبات الكهربائية في الصين، يرمي إلى تحويل سوق السيارات من خلال وضع معايير معينة وتطوير البنى التحتية وتوفير مجموعة مركبات تجريبية تتألف من ١٠٠٠ مركبة كهربائية.

١٩- والمقصود من وراء دخول الأسواق هو دعم التكنولوجيات الخالية من الزئبق في القطاع الحرفي والضيق النطاق المتعلق بتعدين الذهب، وتوفير سبل الرزق لما يزيد على ٦٠ مليون شخص على الصعيد العالمي. وتعمل اليونيدو على إدخال تكنولوجيات خالية من الزئبق من أجل تعدين الذهب، وعلى تنظيم شؤون هذا القطاع، والبرهنة على جدوى نماذج تجارية مستدامة، وتحديد متطلبات معينة بشأن ترخيص الأنشطة. وهذا ممكن من خلال عدة أمور، منها إقامة شراكة مع مؤسسة Argor السويسرية العاملة في مجال تنقية الذهب. وتبذل اليونيدو جهوداً دؤوبة من أجل الاستعاضة عن الزئبق كعامل حفاز في قطاع الإنتاج الكيميائي الضخم باعتباره أكبر مصدر وحيد لإطلاق الزئبق.

٢٠- وتشمل الحلولُ المبتكرة التي تنفذها اليونيدو تعميمَ عمليات تأجير المواد الكيميائية في الصناعات المختلفة، بدعم من ألمانيا وسويسرا والنمسا، وكذلك التشجيع على توليد الطاقة الحرارية الأرضية في البلدان الأفريقية على امتداد الوادي المتصدع العظيم، بدعم من اليابان.

رابعاً- الدعم السياسي والتنظيمي

٢١- تواصل اليونيدو إثراء النقاش الدولي بشأن كيفية التمكن، في آن واحد، من بلوغ الأهداف البيئية وتحقيق التنمية الصناعية. وتشمل الأمثلة، التي تتجاوز بطبيعة الحال الإطار الزمني

لهذا التقرير، الاهتمامُ طوال عشرات السنين في دعم عمليات تعدين الذهب الخالية من الزئبق، وهو الأمر الذي أسهم إسهاماً كبيراً في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق التي دخلت حيز النفاذ في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧. واستفاد أيضاً اتفاق باريس بشأن تغير المناخ استفادة عظيمة من جهود الفريق العامل المعني بإدارة الطاقة، المنبثق عن الاجتماع الوزاري للطاقة النظيفة الذي ترأسته اليونيدو. كما استفاد تعديل كيغالي، الذي أُدخل على بروتوكول مونتريال في عام ٢٠١٦، من المشورة التقنية الخاصة التي تتجاوز بكثير المشورة التي أسدتها وكالات تنفيذية أخرى.

٢٢- وتقدم اليونيدو حالياً، في إطار الاتفاقيات الكيميائية (بروتوكول مونتريال واتفاقية استوكهولم واتفاقية ميناماتا)، دعماً سياساتياً وتنظيماً وحكومياً إلى ٨١ بلداً. وفي ١٦ بلداً من هذه البلدان وُضعت، بالتعاون مع الحكومات، استراتيجية أمثال لبروتوكول مونتريال على نحو يشمل الإطار التنظيمي وكل أنشطة المشاريع وما يتعلق بها من أنشطة تدريبية.

٢٣- إنَّ اليونيدو عضو في "الشراكة من أجل العمل على تحقيق الاقتصاد الأخضر"، وهذه الشراكة عبارة عن فريق تعاوني يتألف من خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة. وتشارك اليونيدو في عدة أنشطة تضطلع بها البلدان المشاركة في هذا الفريق من أجل تيسير الاقتصاد الأخضر.

٢٤- وتمثل المراكز الصناعية الإيكولوجية وسيلة هامة تكفل زيادة كفاءة الموارد ودعم الجهود المبذولة في هذا الصدد. وتعاون اليونيدو مع مؤسسة GIZ الألمانية المعنية بتقديم المساعدات الإنمائية، ومع فريق البنك الدولي، من أجل وضع مبادئ توجيهية تخص تلك المراكز. ومن شأن ذلك أن يساعد على تقديم مزيد من المساعدات التقنية والدعم المالي من أجل إنشاء تلك المراكز.

خامساً- المحافل والشبكات العالمية

٢٥- تتيح اليونيدو، مضطلة بدورها في عقد اللقاءات، أمام واضعي السياسات والخبراء والشركاء الصناعيين محفلاً يمكنهم من خلاله دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتصدي معاً للتحديات الإنمائية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عُقد واحدٌ من أبرز تلك اللقاءات، وهو محفل فيينا الخامس المعني بالطاقة الذي شارك فيه أكثر من ٦٥٠ شخصاً من ١٢٨ بلداً. وستشري نتائج المناقشات التي دارت المحفل السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٢٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، عُقد في أولسان بجمهورية كوريا مؤتمر الصناعة الخضراء الرابع، المعنون "الصناعة الخضراء من أجل المدن المستدامة"، وقد شارك فيه ٤٠٠ شخص ينتمون إلى ٢٥ بلداً. وعقدت اليونيدو أيضاً، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، اجتماعاً لممثلي ٥٠ بلداً نامياً من أجل مناقشة التخلص التدريجي من المواد الجديدة ذات الصلة بالمناخ التي أضيفت مؤخراً بموجب بروتوكول مونتريال.

٢٧- ونظمت اليونيدو، في إطار انخراطها في النقاش المتعلق بالاقتصاد الدائري، في أوروغواي محفلاً لبلدان أمريكا اللاتينية وحلقة عمل في سلوفاكيا بشأن الاقتصاد الدائري في مجال صناعة السيارات. كما قدمت اليونيدو معلومات بشأن الاقتصاد الدائري أثناء المشاورات التي أجريت في

إطار كل من عملية مجموعة العشرين وعملية تحديد مرفق البيئة العالمية. وشاركت المنظمة أيضاً في بعثات ذات صلة أوفدها اللجنة الأوروبية إلى كولومبيا وجنوب أفريقيا.

٢٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، عيّنت اليونيدو وكالة تشغيلية للفريق العامل المعني بإدارة الطاقة، وهو الفريق الذي يرمي إلى التعجيل بالاعتماد العالمي لنظم إدارة الطاقة في قطاع المنشآت الصناعية والتجارية، وذلك من خلال التعاون فيما بين الحكومات.

٢٩- وشهدت الأشهر القليلة الماضية مواصلة السعي إلى تقوية وتوسيع الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية المعنية بالطاقة المستدامة، حيث هناك الآن فروع عاملة للشبكة في منطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع وجود فرع مستقل مخصص للجزر النامية الصغيرة.

سادساً- نظرة استشرافية

٣٠- إن الدعم الذي تقدمه اليونيدو من خلال خدماتها في مجال الطاقة والبيئة يساعد الصناعات على تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية مع التقليل قدر الإمكان في الوقت نفسه من استعمالها للموارد، وذلك على صعيد فرادى الشركات أو على الصعيد الوطني، مما يؤدي إلى مزيد من الربحية والقدرة على الصمود. وتتيح التكنولوجيات والنماذج التجارية الجديدة المتعلقة بالصناعة تقليص احتياجات البلدان من الموارد، حيث يستعاض عنها بالموارد المتجددة، ومن خلال تمديد العمر المفيد للمنتجات، ومن خلال استعمال المنتجات ذاتها كموارد عند بلوغها نهاية عمرها. وهناك مشاريع أخرى تفضي مباشرة إلى تقليص التلوث ومن ثم التقليل من تبديد الموارد. وهناك تدخلات إضافية تركز على ضمان أن تكون خدمات الطاقة اللازمة لأنشطة توليد الكهرباء متاحة وميسرة. وقد أصبحت صناعات وحكومات كثيرة شديدة الحرص على استعمال الموارد بقدر أكبر من الكفاءة. وشرعت المجموعات الإقليمية في تنسيق أهدافها الاستراتيجية ونهجها التنظيمية. وفي حين أن هذا التنسيق يبلغ أوجه في مجالات الطاقة وبعض الملوثات، فإن هناك قدراً متنامياً من التنسيق بشأن الموارد المادية، وذلك تسليماً بما لهذا التنسيق من منافع بيئية وفوائد اقتصادية كبيرة.

٣١- وفي حين تتزايد فرص تحقيق منافع متبادلة، تتعرض الحكومات والصناعات في الوقت ذاته لتعقيدات شديدة. فكفاءة استعمال الموارد تتوقف بقدر متنامٍ، رغم علاقتها بالمناخ، على أوضاع السوق سواء من حيث شح الموارد وقيود الحصول عليها أو من حيث إصرار الشركاء التجاريين على وجوب توخي الكفاءة في استعمالها. وهذه الدوافع موجودة بقوة الآن، بل وستتشد فيما بعد. وفي حين تُنظّم اتفاقيات المناخ والبيئة تنظيمًا جيداً، فإن الجهود الرامية إلى التقدم على طريق زيادة كفاءة المواد وإرساء دعائم الاقتصاد الدائري تفتقر إلى مثل هذا التنظيم الجيد. وهنا تستطيع اليونيدو تزويد البلدان بدعم متوازن من أجل تحديد مستوى الطموح الملائم، وتمهيد الطريق نحو المستقبل والمعاونة على الحصول على الوسائل الضرورية لإحراز تقدم صوب تحقيق الاقتصاد الدائري. وقد يقتضي ذلك، علاوة على التعاون التقني، زيادة عدد وجودة قنوات التبادل فيما بين الحكومات في مجالات جمع وتحليل المعلومات، وتبادل الممارسات الجيدة،

وإسداء المشورة بشأن العواقب التي يمكن أن تنجم عن التطورات الجارية، والمواصفات التقنية اللازمة. وبما أن التغيير أمر لا مفر منه، فمن شأن هذه القنوات التبادلية أن تُيسر عملية التكيف والانتقال تبعاً لقدرات كل بلد ومستوى طموحه وتقدمه.

٣٢- وستظل خدمات اليونيدو الرامية إلى الحفاظ على البيئة تدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحقيق تصنيع شامل ومستدام والحد من التأثير البيئي مع الحرص في الوقت ذاته على زيادة كفاءة موارد تلك البلدان وإنتاجية صناعاتها. وسيكون هناك تركيز خاص على فرص الإسهام في بلوغ الغايات الإنمائية المتعددة، وهو ما يمكن تحقيقه بسبب ما تتسم به تلك الغايات من ترابط عالٍ. وفي مجال الطاقة والبيئة، أُحرز تقدم هائل نحو توثيق التعاون مع المؤسسات المالية الإنمائية الدولية والإسراع بانتقال النهج الناجحة من مرحلة إظهار حدودها إلى مرحلة توسيع نطاق تأثيرها. وستواصل هذا الاتجاه، مع توقع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة، وتعددين الذهب تعديناً حَرَفِيًّا، وكفاءة استعمال الموارد، وتحقيق الاقتصاد الدائري. ويؤدي تولي زمام القيادة في هذه المجالات إلى زيادة الفرص المتاحة أمام اليونيدو من أجل جمع أموال من جهات مانحة عديدة وإرساء شراكات راسخة في مجالات متنوعة وإنشاء برامج أكثر تآزراً وتتسم بقدر أكبر من التأثير وبآفاقٍ توسَّعٍ أفضل. وستكثف الجهود الرامية إلى استحداث مشاريع تهم الجهات المانحة الجديدة، وتهم أيضاً بوجه خاص صندوق المناخ الأخضر. وستوضع اقتراحات تتعلق بالصندوق المذكور بشأن حاجة الصناعة إلى التكيف مع تغير المناخ وزيادة قدرتها على الصمود. ويتيح برنامج المشاركة القطرية أمام البلدان المشاركة فيه فرصة عرض ومناقشة مدى إمكانية تطبيق التدابير المتعلقة بكفاءة الموارد والاقتصاد الدائري أثناء مرحلة صياغة نهج التنمية الصناعية القطري.

سابعاً - الإجراءات المطلوب من المؤتمر

٣٣- لعل المؤتمر يود أن يحيط علماً بالمعلومات المعروضة في هذه الوثيقة.